يرجى المطابقة مع الخطاب الملقى

تحديث بشأن مجموعة العمل المعنية بالتسيير

السيد الرئيس، السادة المحافظون الموقرون، المندوبون الكرام، السيدات والسادة:

أنشأ مجلس المحافظين مجموعة العمل المعنية بالتسيير في دورته الثامنة والثلاثين التي انعقدت في فبراير/شباط 2015. وتشرفت بانتخابي رئيسا للمجموعة في اجتماعها الأول، وأشكر القائمة جيم لترشيحي والقوائم الأخرى لدعم ترشيحي.

كُلفت مجموعة العمل بمهمة النظر في قضايا التسيير، وعلى وجه الخصوص استعراض وتقدير هيكلية نظام القوائم في الصندوق، وملاءمته، وأهميته؛ واستعراض وتقدير تشكيلة هيئات المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، وطول دورات تجديد الموارد في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وما بعده؛ والخروج باقتراحات بهذا الشأن كي ينظر المجلس التنفيذي فيها بهدف تقديمها إلى مجلس المحافظين، كما هو ملائم.

ستقدم المجموعة تقريرا عن نتائج مداولاتها وأي توصيات بشأنها إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016، لعرضه على الدورة الأربعين لمجلس المحافظين الذي سينعقد في فبراير/شباط 2017 للنظر فيه والمصادقة عليه.

لقد عقدت مجموعة العمل أربعة اجتماعات رسمية، في أبريل/نيسان، ويونيو/حزيران، وديسمبر/كانون الأول عام 2015، وفي يناير/كانون الثاني الماضي، علاوة على سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية.

ركزت الاجتماعات الأولى على نظام القوائم، مستعرضة الوثائق التي وفرها مكتب سكرتير الصندوق. وكان هدف الاستعراض إيجاد سبل لتحسين تمثيل الدول الأعضاء في الهيئات الرئاسية للصندوق.

ومن بين القضايا التي تم النظر فيها التغييرات التي طرأت على النظام الدولي منذ إنشاء الصندوق وحتى يومنا الحاضر، وفيما إذا كان نظام القوائم ما زال يعكس الوضع الحالي للصندوق، ولا سيما عدد الدول الأعضاء والمساهمات الخاصة بها.

وشملت الاقتراحات المقدمة وضع معايير لتحديد عضوية كل قائمة؛ وزيادة مشاركة وتمثيل القائمة جيم في الهيئات الرئاسية للصندوق؛ وتيسير انتقال البلدان من قائمة إلى أخرى؛ وبصورة خاصة، توليد حوافز جديدة لتقديم المساهمات المالية إلى الصندوق استنادا إلى تحليل للحوافز والمثبطات. كما أكد بعض الأعضاء على الصلة بين زيادة التمثيل والمساهمات المقدمة، وتم النظر في نظام التصويت ووزن المساهمات التاريخية.

وبالنظر إلى تنوع الآراء وأهمية مسألة التسيير، تم تعيين مستشار دولي، السيد Emmanuel Maurice، لإجراء استعراض شامل لنظم التمثيل في الصندوق والمنظمات الأخرى، مثل صناديق البيئة العالمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل النظر في بدائل للتمثيل وفترة دورات تجديد الموارد. وكان على التقرير أن يأخذ بعين الاعتبار في المقام الأول

هدف ضمان وزيادة فعالية الصندوق ومهمته المناصرة للتنمية الريفية، علاوة على تحسين الحوافز من أجل تقديم مساهمات مالية إلى الصندوق.

قدمت التقارير الأولية التي أعدها السيد Maurice بدائل لنظام القوائم، مثل إعادة توازن التمثيل – عن طريق تيسير الانتقال من قائمة إلى أخرى، وإعادة تخصيص مقاعد المجلس، وإلغاء نظام القوائم أو إنشاء مقاعد إضافية، من بين جملة أمور أخرى، وأكدت على أهمية تحفيز تقديم المساهمات إلى الصندوق. وبشأن مسألة تجديد الموارد، اقترح السيد Maurice، من بين جملة أمور أخرى، زيادة عدد المشاركين من القائمة جيم، واستخدام المنصات الرقمية للصندوق بصورة أكثر فعالية، وفصل المشاركة في هيئات المشاورات عن نظام القوائم. وأيضا بشأن مسألة تجديد الموارد، أكدت جميع المناقشات على أهمية النظر في الصلة القائمة بين المقاعد في المجلس والمساهمات أو عدم وجودها.

وأشار الخبير الاستشاري، على وجه الخصوص، إلى أن تمديد دورة تجديد الموارد قد يكون له تأثير إيجابي، أو حيادي، أو سلبي على مستويات تجديد الموارد، ومدى كفاية التمويل، وكفاءة وتكلفة عملية تجديد الموارد، وحوار الصندوق مع الدول الأعضاء. وقال بأن الدورة الأطول قد تجعل من الأسهل مواءمة التمويل مع البرامج القطرية، بينما الدورة الأقصر قد تشكل تحديا بالنسبة للتخطيط الإنمائي طويل الأجل.

وأشار السيد Maurice إلى أن الدورة الأطول قد تحقق بعض الوفورات من عقد اجتماعات أقل، رغم أن المبلغ ليس كبيرا، وأن تمديد دورة تجديد الموارد في صندوق التنمية الآسيوي وصندوق التنمية الأوروبي لم تؤد إلى مساهمات أقل. وأخيرا، قد تكون الدورة الأطول ذات فائدة بالنسبة لجودة الحوار بين الصندوق والأعضاء، إذ أنها سوف تستند إلى استعراض منتصف مدة يغطي سنتين، أي 50 في المائة من الفترة بدلا من النسبة الحالية وهي 33 في المائة.

والنقطة الأساسية التي يجب ألا تغيب عن البال هي أن تغيير دورة تجديد الموارد من ثلاث إلى أربع سنوات يجب ألا يعرّض تحت أي ظرف مساهمات الصندوق للخطر، وبالتالي يجب التوصل إلى حل وسط مع الدول الأعضاء لتعديل مساهماتها لدورة أطول.

وبالنسبة لمسألة التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وعلى الرغم من التأكيد بأن ذلك أمر إيجابي، أفاد السيد Maurice بأن مجموعات العمل المعنية بالتسيير في المؤسسات المالية الدولية المقارنة قد استكملت عملها بالفعل. وفترات تجديد مواردها على وشك أن تبدأ، ولذا فإنها لن تنشئ مجموعات عمل جديدة، ربما، حتى نهاية فترة تجديد الموارد.

لقد قدم الخبير الاستشاري مسودة تقرير وسوف يقدم تقريره النهائي خلال شهر مارس/آذار المقبل لكي يتم النظر فيه في الاجتماع الرسمي الخامس لمجموعة العمل الذي سينعقد في أبريل/نيسان.

وبالنظر إلى ما سبق، حضرات السادة المحافظين الموقرين، فإنه من الأهمية الحاسمة إشراك الدول الأعضاء، ومجلس المحافظين هذا يوفر فرصة فريدة، نظرا لوجود المحافظين، لأخذ العلم بالقضايا الحاسمة ذات الشأن.

نحن ننظر في سبل لجعل الصندوق أكثر كفاءة وتشاركية في تحقيق مهمته. ويُطلب منا التوصل إلى قرار بشأن نظام القوائم الذي لدينا اليوم، والذي يعكس عالما لم يعد موجودا، وعلينا أن نقرر فيما إذا كان نظام القوائم هذا يعمل جيدا أو يحتاج لأن يصحح.

وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب منا مناقشة الفترة الأمثل لدورة تجديد موارد الصندوق وأخذ قرار بشأنها – ثلاث سنوات كما هو الحال حاليا، أو أربع سنوات، اقتداء بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي أدخلت هذا التغيير.

إني أعتبر أنه من المهم جدا إشراك الدول الأعضاء ومندوبيها في مجموعة العمل، وكذلك في أي استعراض تجريه أي من العواصم وحكوماتها بشأن هاتين القضيتين الحاسمتين اللتين كُلفت بهما مجموعة العمل المعنية بالتسيير.

إننا نواجه تحديات هائلة. لقد وافقنا على جدول أعمال 2030 وعلى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وعلينا أن نساهم، من خلال الصندوق، في التنمية الريفية وفي محاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

السادة المحافظون الموقرون، إننا نعتمد على مشاركة وتعاون وآراء حكوماتكم لضمان نجاح مداولات مجموعة العمل المعنية بالتسيير لكي تتمكن من تقديم توصيات واقعية للدورة القادمة لمجلس المحافظين التي ستنعقد في فبراير/شباط 2017. وفي النهاية، هدفنا هو المساهمة في تحسين كفاءة وفعالية الصندوق من خلال مشاركة أكبر من قبل الدول الأعضاء في الصندوق.

وشكرا جزيلا.